الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الاثنين

14 **يونيو** 2021

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
هيئة حقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	5

لجنة الاقتصاد تدرس دور بنك المنشآت في تحسين التمويل وتخفيض الفائدة وتقليل المخاطر

الشورى لـ"النيابة": طوروا آلية نظر تظلمات المتهمين والموقوفين

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 04 ذو القعدة 1442هـ - 14 يونيو 2021م
https://www.alriyadh.com/1890734

بالأغلبية قرار لدعم النيابة وتطوير مؤشرات قياس أدائها وتحقيق أهدافها

وافق مجلس الشورى بالأغلبية على التوصية التي انفردت بها "الرياض" السبت الماضي وأقر الأربعاء تطوير الآلية الإدارية التي تتبعها النيابة العامة للنظر في تظلمات المتهمين والموقوفين والمسجونين بما يكفل البت في تظلماتهم بحيادية واستقلالية وخلال مدة زمنية محددة وذلك بالتنسيق مع هيئة حقوق الإنسان والهيئة السعودية للمحامين، بعد أن رفضت اللجنة القضائية هذه التوصية المقدمة من فيصل آل فاضل رئيس لجنة الاقتصاد الشوريَّة والمتخصص بالقانون، والذي نجح في إقناع المجلس بتوصيته وفازت بـ80 صوتاً مؤيداً لتصبح قراراً للشورى على التقرير السنوي للنيابة العامة فيما يتعلق بالجوانب المالية والإدارية للعام المالي 41-1442، وقد سوغ العضو توصيته بأهمية تمكين المتهمين والموقوفين والمسجونين من الحصول على حقوقهم التي قررتها الأنظمة والمبادئ الشرعية السمحاء والمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان التي انضمت لها المملكة، ولفت آل فاضل إلى أن التقرير السنوي للنيابة العامة لم يورد أي إحصاءات أو توضيحات تتعلق بالتظلمات التي يقدمها المتهمون والموقوفون والمسجونون إلى النيابة العامة، كما أنه لا يوجد ضمن هيكل النيابة العامة التنظيمي إدارة قانونية، ولا يوجد خدمة إلكترونية مخصصة للتظلمات من بين الخدمات الإلكترونية التي تقدمها النيابة العامة للمواطنين كما يتضح في تقرير النيابة السنوي محل الدراسة من قبل المجلس.

بحث محفزات «منشآت» لرفع نسبة التوطين والمبادرات المقدمة للقطاعات التجارية التقليدية

تأخر النظر في تظلمات المسجونين

وجاء في مبررات تقديم عضو الشورى توصيته ما يثار حول تأخر النظر في بعض تظلمات المتهمين والموقوفين والمسجونين والحاجة إلى حوكمة إجراءات البت في تظلماتهم منذ زمن، كما تطفو أحيانا هذه القضية على السطح في وسائل التواصل الاجتماعي، إضافة إلى أنه رصدت شكاوى بعض المحامين حول التظلمات التي قدموها عن موكليهم المتهمين والموقوفين، وقال آل فاضل للمجلس عند مناقشة توصيته إن جهاز النيابة العامة من أهم الأجهزة في أي دولة والارتقاء به ارتقاء بالحقوق، والتوصية تتواكب مع أعمال التطوير المستمرة التي يلمسها الجميع من النيابة العامة، والتوصية المقدمة فكرتها بسيطة وواضحة وتركز على تطوير الآلية الإدارية للنظر في تظلمات المتهمين والموقوفين والمسجونين ولا تتدخل في الجانب النيابي، وهذا مكتوب بشكل واضح وصريح في نص التوصية، وأضاف: كما أن مسوغاتها منبثقة من تقرير النيابة العامة والاستمرار في تعزيز مخرجات النيابة العامة والحاجة إلى التطوير المستمر وزيادة تحسين الصورة الإيجابية للمملكة من خلال تطوير الآليات الإدارية والتقنية التي تزيد من تمكين المتهمين والموقوفين والمسجونين من الحصول على حقوقهم التي قررتها الأنظمة والمبادئ الشرعية السمحاء والمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان التي انضمت لها المملكة.

إنشاء سحابة إلكترونية للنيابة

وأقر المجلس ثلاث توصيات للجنة القضائية تضمنت المطالبة بدعم النيابة العامة لدعم مشروعاتها السابقة والمستلمة مؤخراً من وزارة الداخلية، لتتمكن من إنشاء مقرات لفروعها ودوائرها بالمدن والمحافظات، والمتابعة مع وزارة المالية

في هذا الشأن، ودعم النيابة أيضاً بما يمكنها من إنشاء سحابة إلكترونية مستقلة لها، لأداء المهام المنوطة بها، كما وافق على توصية لعضوي المجلس علي القرني وفهد التخيفي تبنت اللجنة القضائية مضمونها وطالبت النيابة العامة تطوير مؤشرات أداء سابقة ولاحقة لقياس أدائها وتحقيق أهدافها الاستراتيجية، وجاء في مسوغات هذه التوصية الإشارة إلى ما صدر خلال الفترات الماضية من أنظمة مثل الجرائم المعلوماتية، والتحرش وغيرها، واتبعها اختصاصات إضافية للنيابة العامة، وستتوالى عدة أنظمة الأحوال الشخصية، والمعاملات المدنية، والعقوبات التعزيرية، والإثبات وغيرها، وهذا التسارع في إصدار الأنظمة، يتطلب بناء مؤشرات أداء للنيابة تضمن فاعلية التعامل مع هذه الأنظمة، أكدت المبررات أنه مع عمل مختلف الجهات الحكومية على تطوير الأنظمة ومراجعتها وفق أفضل الممارسات المعمول بها في العمل التشريعي من خلال خبراء ومتخصصين في المجالين الشرعي والقانوني، تأتي أهمية أن يواكب هذا العمل بناء مؤشرات وفق أفضل الممارسات العالمية باستخدام هذين النوعين من المؤشرات، كما يمكن بناء هذه المؤشرات النيابة العامة من سهولة المقارنة بين أدائها في المملكة ومثيلاتها في الدول الأخرى، وبما يعزز مكانة المملكة في قياس التميز المؤسسي للنيابة وكفاءة الأداء، إضافة إلى تعزيز ثقافة التحسين والتطوير في منظومة النيابة العامة سواء في التعامل مع الأنظمة الحالية أو ما سيصدر من أنظمة لاحقة.

تقرير هيئة المنشآت الصغيرة والمتوسطة

من ناحية أخرى، عقدت لجنة الاقتصاد والطاقة برئاسة عضو المجلس الدكتور فيصل آل فاضل، اجتماعًا بحضور أعضاء اللجنة ومشاركة محافظ الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت" المهندس صالح الرشيد وعدد من المسؤولين في الهيئة، لمناقشة ما تضمنه تقرير الأداء السنوي للهيئة للعام المالي 41-1442 المحال إلى اللجنة من المجلس لدراسته تمهيداً لمناقشته والبت فيه في جلسة قادمة، وتناول الاجتماع عدد من المحاور حول أداء الهيئة خلال الفترة الماضية في مقدمتها ما يتعلق بتمكين الهيئة، والتمويل، وريادة الأعمال، والبرامج والمبادرات المقدمة للقطاعات التجارية التقليدية، واستعرض الاجتماع الاستراتيجية الوطنية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة والأثر المستهدف منها والنتائج المتحققة حتى الآن من تنفيذها، إضافة إلى ما قدمته الهيئة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة النوعية المساندة للقطاعات الاقتصادية المستهدفة في رؤية المملكة، وأبرز المحفزات التي تقدمها الهيئة لرفع نسبة توظيف السعوديين في المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ودور الهيئة في إقرار وصناعة القوانين والأنظمة المنظمة لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

معوقات عدم قبول طلبات التمويل

واستطلعت لجنة الاقتصاد رأي المسؤولين في الهيئة عن أهم الأسباب التي تقف أمام عدم قبول طلبات التمويل، ودور بنك المنشآت في تحسين آليات التمويل للمنشآت، وتخفيض نسبة الفائدة وتقليل مخاطر التمويل، ودور البنك في التكامل مع القطاعات التمويلية والداعمة، كما بحثت اللجنة أهمية خلق بيئة أعمال تنافسيه تشمل كافة مناطق المملكة، بجانب مناسبة الدراسات التي تقوم بها الهيئة مع المنشآت المستهدفة في كل منطقة، وآليات عمل برنامج "طموح" ومدى فاعليته كمسرع للأعمال وأهم مخرجاته، وأكدت اللجنة خلال الاجتماع مع مسؤولي الهيئة أهمية البرامج والمبادرات المقدمة للقطاعات التجارية التقليدية، بجانب أهمية التوسع في خدمات البنية التحتية في التجارة الإلكترونية، واستهداف دعم قطاع النقل والتخزين في المملكة ليكون من القطاعات المستهدفة، وطرح رئيس وأعضاء اللجنة خلال الاجتماع عددا من الاستفسارات حيث أجاب المسؤولون في الهيئة على ما تم طرحه، حيث ستستكمل اللجنة إعداد تقريرها النهائي مشتملاً على رأيها وتوصياتها للرفع أمام المجلس لمناقشته والتصويت على ما يتضمنه من توصيات في إحدى الجلسات القادمة.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

أمير القصيم يتسلم التوصيات الختامية لملتقى حماية الأسرة

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 04 ذو القعدة 1442هـ - 14 يونيو 2021م
https://www.alriyadh.com/1890727

أكد صاحب السمو الملكي الأمير د. فيصل بن مشعل بن سعود بن عبدالعزيز أمير منطقة القصيم، أهمية التوصيات التي خلص إليها ملتقى حماية الأسرة من العنف الأسري، بمشاركة عدد من الباحثين والباحثات برؤية ومنهجية علمية، ونتائج بحثية تسهم في تعزيز واستقرار الأسرة والمجتمع.

وأشار سموه إلى أن توصيات المشاركين والمشاركات بالملتقى سيتم العمل بها وتنفيذها على أرض الواقع بما يسهم في الوصول إلى مجتمع آمن بعيداً عن المشاكل الاجتماعية، داعياً إلى أهمية استمرارية مثل تلك الملتقيات التي تسهم في معالجة قضايا المجتمع، مثمناً جهود اللجنة النسائية التنموية بالقصيم وجمعية أسرة ببريدة لدورهما في إنجاح الملتقى. جاء ذلك خلال تكريم سموه بالإمارة، الأحد، المشاركين في ملتقى حماية الأسرة من العنف الأسري، الذي نظمته لجنة جمعية الأسرة ببريدة بالشراكة مع اللجنة النسائية التنموية، بحضور وكيل الإمارة د. عبدالرحمن الوزان، والوكيل للشؤون الأمنية بالإمارة اللواء د. نايف المرواني، والوكيل المساعد للشؤون التنموية بالإمارة عبدالرحمن السعوي، ورئيس مجلس إدارة جمعية الأسرة ببريدة د. خالد الشريدة، ونائبة رئيسة اللجنة النسائية التنموية د. فاطمة الفريحي.

وتسلم سمو أمير منطقة القصيم خلال التكريم التوصيات والتقرير الختامي لملتقى حماية الأسرة من العنف الأسري، حيث تضمنت تشكيل لجنة من المختصين لصياغة تعريف دقيق وموحد للعنف الأسري، وإعداد برامج نوعية لمعالجة الآثار النفسية للمعنفين، ودراسة الإجراءات المتخذة في حق ممارسي العنف في ظل المتغيرات الحالية، وإعداد برامج تأهيلية مخصصة لمرتكبي العنف، وتزويدهم بمهارات تطوير الذات، وتطوير أداء العاملين في مراكز الإرشاد، وإنشاء قاعدة بيانات إلكترونية شاملة تتضمن إحصاءات دقيقة مصنفة ومبوبة بحسب الحالات، والتأكيد على أهمية زيادة عدد مراكز الاستشارات الأسرية في المحافظات كافة، وغيرها من التوصيات التي تعزز دور الأسرة وتحميها من العنف الأسري وتبعاته.

من جهة أخرى، يفتتح صاحب السمو الملكي الأمير د. فيصل بن مشعل بن سعود بن عبدالعزيز أمير منطقة القصيم، اليوم الاثنين، مركز دمي للتبرع بالدم بالعثيم مول بريدة، والذي تشرف عليه جمعية دمي في القصيم.

وثمن نائب رئيس مجلس إدارة جمعية أصدقاء بنوك الدم د. فيصل الخميس، رعاية سمو أمير القصيم لبرامج ومناشط الجمعية، مشيراً إلى أن الجمعية لديها خطة للتوسع في افتتاح مراكز للتبرع بالدم في المجمعات التجارية للوصول إلى أكبر عدد من أفراد المجتمع وتعزيز ثقافة التبرع بالدم الطوعي، مشيراً إلى أن مركز التبرع بالدم يأتي بدعم من هيئة الأوقاف وشركة العثيم للاستثمار، وبتشغيل من التجمع الصحي في القصيم، من خلال كادر طبي مؤهل لخدمة المستفيدين، وتم تجهيزه بأحدث التجهيزات الطبية.

لجنة الاقتصاد تدرس دور بنك المنشآت في تحسين التمويل وتخفيض الفائدة وتقليل المخاطر

الشورى لـ"النيابة": طوروا آلية نظر تظلمات المتهمين والموقوفين

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 04 ذو القعدة 1442هـ - 14 يونيو 2021م
https://www.alriyadh.com/1890734

بالأغلبية قرار لدعم النيابة وتطوير مؤشرات قياس أدائها وتحقيق أهدافها

وافق مجلس الشورى بالأغلبية على التوصية التي انفردت بها "الرياض" السبت الماضي وأقر الأربعاء تطوير الآلية الإدارية التي تتبعها النيابة العامة للنظر في تظلمات المتهمين والموقوفين والمسجونين بما يكفل البت في تظلماتهم بحيادية واستقلالية وخلال مدة زمنية محددة وذلك بالتنسيق مع هيئة حقوق الإنسان والهيئة السعودية للمحامين، بعد أن رفضت اللجنة القضائية هذه التوصية المقدمة من فيصل آل فاضل رئيس لجنة الاقتصاد الشوريَّة والمتخصص بالقانون، والذي نجح في إقناع المجلس بتوصيته وفازت بـ80 صوتاً مؤيداً لتصبح قراراً للشورى على التقرير السنوي للنيابة العامة فيما يتعلق بالجوانب المالية والإدارية للعام المالي 41-1442، وقد سوغ العضو توصيته بأهمية تمكين المتهمين والموقوفين والمسجونين من الحصول على حقوقهم التي قررتها الأنظمة والمبادئ الشرعية السمحاء والمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان التي انضمت لها المملكة، ولفت آل فاضل إلى أن التقرير السنوي للنيابة العامة لم يورد أي إحصاءات أو توضيحات تتعلق بالتظلمات التي يقدمها المتهمون والموقوفون والمسجونون إلى النيابة العامة، كما أنه لا يوجد ضمن هيكل النيابة العامة التنظيمي إدارة قانونية، ولا يوجد خدمة إلكترونية مخصصة للتظلمات من بين الخدمات الإلكترونية التي تقدمها النيابة العامة للمواطنين كما يتضح في تقرير النيابة السنوي محل الدراسة من قبل المجلس.

بحث محفزات «منشآت» لرفع نسبة التوطين والمبادرات المقدمة للقطاعات التجارية التقليدية

تأخر النظر في تظلمات المسجونين

وجاء في مبررات تقديم عضو الشورى توصيته ما يثار حول تأخر النظر في بعض تظلمات المتهمين والموقوفين والمسجونين والحاجة إلى حوكمة إجراءات البت في تظلماتهم منذ زمن، كما تطفو أحيانا هذه القضية على السطح في وسائل التواصل الاجتماعي، إضافة إلى أنه رصدت شكاوى بعض المحامين حول التظلمات التي قدموها عن موكليهم المتهمين والموقوفين، وقال آل فاضل للمجلس عند مناقشة توصيته إن جهاز النيابة العامة من أهم الأجهزة في أي دولة والارتقاء به ارتقاء بالحقوق، والتوصية تتواكب مع أعمال التطوير المستمرة التي يلمسها الجميع من النيابة العامة، والتوصية المقدمة فكرتها بسيطة وواضحة وتركز على تطوير الآلية الإدارية للنظر في تظلمات المتهمين والموقوفين والمسجونين ولا تتدخل في الجانب النيابي، وهذا مكتوب بشكل واضح وصريح في نص التوصية، وأضاف: كما أن مسوغاتها منبثقة من تقرير النيابة العامة والاستمرار في تعزيز مخرجات النيابة العامة والحاجة إلى التطوير المستمر وزيادة تحسين الصورة الإيجابية للمملكة من خلال تطوير الآليات الإدارية والتقنية التي تزيد من تمكين المتهمين والموقوفين والمسجونين من الحصول على حقوقهم التي قررتها الأنظمة والمبادئ الشرعية السمحاء والمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان التي انضمت لها المملكة.

إنشاء سحابة إلكترونية للنيابة

وأقر المجلس ثلاث توصيات للجنة القضائية تضمنت المطالبة بدعم النيابة العامة لدعم مشروعاتها السابقة والمستلمة مؤخراً من وزارة الداخلية، لتتمكن من إنشاء مقرات لفروعها ودوائرها بالمدن والمحافظات، والمتابعة مع وزارة المالية في هذا الشأن، ودعم النيابة أيضاً بما يمكنها من إنشاء سحابة إلكترونية مستقلة لها، لأداء المهام المنوطة بها، كما وافق على توصية لعضوي المجلس علي القرني وفهد التخيفي تبنت اللجنة القضائية مضمونها وطالبت النيابة العامة تطوير مؤشرات أداء سابقة ولاحقة لقياس أدائها وتحقيق أهدافها الاستراتيجية، وجاء في مسوغات هذه التوصية الإشارة إلى ما صدر خلال الفترات الماضية من أنظمة مثل الجرائم المعلوماتية، والتحرش وغيرها، واتبعها اختصاصات إضافية للنيابة العامة، وستتوالى عدة أنظمة الأحوال الشخصية، والمعاملات المدنية، والعقوبات التعزيرية، والإثبات وغيرها، وهذا التسارع في إصدار الأنظمة، يتطلب بناء مؤشرات أداء للنيابة تضمن فاعلية التعامل مع هذه الأنظمة، أكدت المبررات أنه مع عمل مختلف الجهات الحكومية على تطوير الأنظمة ومراجعتها وفق أفضل الممارسات المعمول بها في العمل التشريعي من خلال خبراء ومتخصصين في المجالين الشرعي والقانوني، تأتي أهمية أن يواكب هذا العمل بناء مؤشرات وفق أفضل الممارسات العالمية باستخدام هذين النوعين من المؤشرات، كما يمكن بناء هذه المؤشرات النيابة العامة من سهولة المقارنة بين أدائها في المملكة ومثيلاتها في الدول الأخرى، وبما يعزز مكانة المملكة في قياس التميز المؤسسي للنيابة وكفاءة الأداء، إضافة إلى تعزيز ثقافة التحسين والتطوير في منظومة النيابة العامة سواء في التعامل مع الأنظمة الحالية أو ما سيصدر من أنظمة لاحقة.

تقرير هيئة المنشآت الصغيرة والمتوسطة

من ناحية أخرى، عقدت لجنة الاقتصاد والطاقة برئاسة عضو المجلس الدكتور فيصل آل فاضل، اجتماعًا بحضور أعضاء اللجنة ومشاركة محافظ الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت" المهندس صالح الرشيد وعدد من المسؤولين في الهيئة، لمناقشة ما تضمنه تقرير الأداء السنوي للهيئة للعام المالي 41-1442 المحال إلى اللجنة من المجلس لدراسته تمهيداً لمناقشته والبت فيه في جلسة قادمة، وتناول الاجتماع عدد من المحاور حول أداء الهيئة خلال الفترة الماضية في مقدمتها ما يتعلق بتمكين الهيئة، والتمويل، وريادة الأعمال، والبرامج والمبادرات المقدمة للقطاعات التجارية التقليدية، واستعرض الاجتماع الاستراتيجية الوطنية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة والأثر المستهدف منها والنتائج المتحققة حتى الآن من تنفيذها، إضافة إلى ما قدمته الهيئة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة النوعية المساندة للقطاعات الاقتصادية المستهدفة في رؤية المملكة، وأبرز المحفزات التي تقدمها الهيئة لرفع نسبة توظيف السعوديين في المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ودور الهيئة في إقرار وصناعة القوانين والأنظمة المنظمة لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

معوقات عدم قبول طلبات التمويل

واستطلعت لجنة الاقتصاد رأي المسؤولين في الهيئة عن أهم الأسباب التي تقف أمام عدم قبول طلبات التمويل، ودور بنك المنشآت في تحسين آليات التمويل للمنشآت، وتخفيض نسبة الفائدة وتقليل مخاطر التمويل، ودور البنك في التكامل مع القطاعات التمويلية والداعمة، كما بحثت اللجنة أهمية خلق بيئة أعمال تنافسيه تشمل كافة مناطق المملكة، بجانب مناسبة الدراسات التي تقوم بها الهيئة مع المنشآت المستهدفة في كل منطقة، وآليات عمل برنامج "طموح" ومدى فاعليته كمسرع للأعمال وأهم مخرجاته، وأكدت اللجنة خلال الاجتماع مع مسؤولي الهيئة أهمية البرامج والمبادرات المقدمة للقطاعات التجارية التقليدية، بجانب أهمية التوسع في خدمات البنية التحتية في التجارة الإلكترونية، واستهداف دعم قطاع النقل والتخزين في المملكة ليكون من القطاعات المستهدفة، وطرح رئيس وأعضاء اللجنة خلال الاجتماع عددا من الاستفسارات حيث أجاب المسؤولون في الهيئة على ما تم طرحه، حيث ستستكمل اللجنة إعداد تقريرها النهائي مشتملاً على رأيها وتوصياتها للرفع أمام المجلس لمناقشته والتصويت على ما يتضمنه من توصيات في إحدى الجلسات القادمة.

العدل: طرح الإصدار الأول لوثيقة نظام الإجراءات الجزائية

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 04 ذو القعدة 1442هـ - 14 يونيو 2021م
https://www.alriyadh.com/1890739

أعلنت وزارة العدل، طرح مركز البحوث لإصداره الأول من وثيقة نظام الإجراءات الجزائية ولائحته التنفيذية، الذي يشتمل على التعديلات المدخلة عليه وفقًا للمراسيم الملكية والقرارات الوزارية ذات العلاقة؛ لتسهيل الرجوع إليه من قبل المختصين. وأوضح مدير مركز البحوث د. بشار المفدى أن الإصدار يتميز بتوثيقه بالروابط التي تسهل الوصول إلى المراسيم الملكية والقرارات الوزارية، ومجموعة الأحكام القضائية التي استندت على بعض مواد نظام الإجراءات الجزائية، والربط بين المواد فيما بينها؛ لتسهل قراءتها. وأكد د. المفدى سعي مركز البحوث -من خلال هذا الإصدار- إلى الإسهام في إعانة أصحاب الفضيلة القضاة والمحامين وأطراف الدعوى في جمع النظام ولائحته وفق أحدث التعديلات، مشيرًا إلى استقبال المقترحات والملاحظات على بريد المركز RC@moj.gov.sa. :ويمكن تحميل إصدار مركز البحوث الأول لوثيقة نظام الإجراءات الجزائية ولائحته التنفيذية من خلال الرابط التالي :
https://www.moj.gov.sa/ar/Ministry/Departments/ResearchCenter/Documents/ResearchPDF/Watheqa2_firstVersion.p

إيقاف 136 موظفاً في قطاعات عسكرية ومدنية في قضايا فساد

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 04 ذو القعدة 1442هـ - 14 يونيو 2021م
https://www.alriyadh.com/1890752

باشرت هيئة الرقابة ومكافحة الفساد خلال شهر شوال اختصاصاتها ومهامها من خلال عمل (914) جولة رقابية، وكذلك التحقيق مع (562) متهماً في قضايا إدارية وجنائية، وإيقاف (136) مواطناً ومقيماً، منهم موظفون من وزارات (الدفاع، الداخلية، الحرس الوطني، الصحة، العدل، الشؤون البلدية والقروية والإسكان، التعليم) وهيئة الزكاة والضريبة والجمارك لتورطهم بتهم (الرشوة، استغلال النفوذ الوظيفي، إساءة استخدام السلطة، التزوير)، واستكمال الإجراءات النظامية جارٍ تمهيداً لإحالتهم إلى القضاء.

هيئة الحكومة الرقمية.. مسيرة طموحة نحو الريادة

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 04 ذو القعدة 1442هـ - 14 يونيو 2021م
https://www.al-madina.com/article/735921

المدينة - جدة

A A

التحول الرقمي

ومع التطور السريع في عالم التقنية واتجاه الحكومات والمؤسسات نحو الرقمنة في كافّة خدماتها، حرصت المملكة على تبني مفهوم التحول الرقمي الحكومي باستبدال العمليات الرقمية بالتقليدية، ووضع خطط وإستراتيجيات خمسية لضمان تحقيق أهدافها بجودة وكفاءة، حيث تهدف للوصول إلى حكومة رقمية متكاملة تيسر كافة الخدمات للمستفيدين.

البنية التحتية الرقمية

تتمتع المملكة ببنية تحتية رقمية قوية ساهمت في تسريع عملية التحول الرقمي فيها. وعملت هذه البنية على تمكين المملكة لمواجهة الأزمات المُعطلة لكافّة الخدمات في القطاعين العام والخاص، كما ساهمت في استمرارية الأعمال والعمليات التعليمية وكافّة متطلبات الحياة اليومية للمواطن والمقيم في ظل جائحة كورونا (كوفيد-19). وقد صُنفِت المملكة ضمن أفضل 10 دول متقدمة في العالم لما تمتلكه من متانة في البنية التحتية الرقمية.

الإستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي

عملت المملكة على وضع إستراتيجية خمسية ضمن ثلاث خطط عمل:

*خطة العمل الأولى: 2006-2010

كانت تهدف إلى أن يتمكن الجميع بنهاية عام 2010م، من أي مكان وفي أي وقت، من الحصول على الخدمات الحكومية بمستوى متميز وبطريقة متكاملة وسهلة من خلال الكثير من الوسائل الإلكترونية الآمنة.

*خطة العمل الثانية: 2012-2016

تمكين الجميع من استخدام خدمات حكومية فعَّالة بطريقة آمنة ومتكاملة وسهلة من خلال قنوات إلكترونية متعددة.

*خطة العمل الثالثة: 2020-2024

*خطة العمل الحالية والتي تسعى للوصول إلى مفهوم «الحكومة الرقمية.«

اختصاصات ومهام الهيئة:

دون إخلال باختصاصات الجهات ذات العلاقة، تتولى الهيئة الاختصاصات والمهمات الآتية:

*إقرار السياسات المتعلقة بنشاط الهيئة، والخطط والبرامج اللازمة لتنفيذها

*اقتراح مشروعات الأنظمة ورفعها لاستكمال الإجراءات النظامية اللازمة

*المشاركة في إعداد الإستراتيجية الوطنية للحكومة الرقمية

*تنظيم أعمال الحكومة الرقمية، والمنصات والمواقع والشبكات الحكومية، والبوابة الوطنية الموحدة

*إصدار القياسات والمؤشرات والأدوات والتقارير لقياس أداء الجهات الحكومية.

*متابعة التزام الجهات الحكومية بالقرارات والأوامر الصادرة

*حوكمة أعمال السحابة الحكومية الرقمية

*ترشيد تكاليف الخدمات الحكومية الرقمية

*وضع المعايير الفنية لنماذج التحول الرقمي

*المساهمة في بناء القدرات الوطنية المتخصصة

*المساهمة في وضع المواصفات القياسية الخاصة بمنتجات الحكومة

*إنشاء وحدات تابعة للهيئة للقيام ببعض مهماتها وتحديد علاقاتها التنظيمية بالهيئة

*التأهيل والترخيص لتقديم الخدمات

*التصنيف الفني لمقدمي خدمات الحكومة الرقمية بحسب نوع الخدمة

*إلزام الجهات الحكومية بالمعايير التقنية للأجهزة العامة عند التعاقد لتنفيذ المشروعات.

مهام مجلس إدارة الهيئة:

*الموافقة على السياسات المتعلقة بنشاط الهيئة، والبرامج اللازمة لتنفيذها

*اقتراح مشروعات الأنظمة ذات العلاقة

*إعداد مشروع الإستراتيجية الوطنية للحكومة الرقمية

*إقرار الخطط التنفيذية للإستراتيجية الوطنية

*إقرار هيكل الهيئة التنظيمي

ضوابط

*استمرار صلاحية إصدار الترخيص لتقديم خدمات الثقة والهوية الرقمية (لمدة سنتين) من تاريخ الموافقة على التنظيم.

*حوكمة الأدوار بين برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية (يسر)، ومركز المعلومات الوطني بالهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي، وذلك على النحو الآتي:

*نقل قناة التكامل الحكوميةGSB)

(من (يسر) إلى مركز المعلومات الوطني خلال (90) يومًا من تاريخ هذا القرار.

*نقل البوابة الوطنية الموحدةGOV.SA)

(من برنامج (يسر) إلى مركز المعلومات الوطني.

*نقل الشق التشغيلي للهوية الرقمية من المركز الوطني للتصديق الرقمي بوزارة الاتصالات وتقنية المعلومات إلى مركز المعلومات الوطني.

*إلغاء برنامج «يسر» وتحل «هيئة الحكومة الرقمية» محل البرنامج في المشروعات والمبادرات.

*إلغاء «المركز الوطني للتصديق الرقمي» وأن تحل «هيئة الحكومة الرقمية» محل المركز.

*تشكيل لجنة فنية لاتخاذ ما يلزم لنقل الموظفين والوظائف الشاغرة والمشغولة لمركز المعلومات الوطني بالهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي.

*رفع تقرير ربع سنوي عن مدى تقدم والتزام الجهات الحكومية بالمعايير الخاصة بمؤشر الحكومة الإلكترونية الصادر من الأمم المتحدة.

خدمات هيئة الحكومة الرقمية المقدمة للجهات الحكومية:

تسعى المملكة إلى تمكين الجهات الحكومية رقميًا من خلال عدد من البرامج المُقدّمة من هيئة الحكومة الرقمية بهدف تقديم خدمات مُيسّرة للمواطنين.

قناة

التكامل الحكومية

تهدف القناة إلى تفعيل تبادل البيانات الحكومية المشتركة بين الجهات المصرّح لها في استخدام البيانات، لتتصل جميعها سويًا، وتقدّم خدمات حكومية إلكترونية بطريقة مُيسّرة، ودقيقة، وسريعة، وآمنة.

المركز الوطني للتصديق الرقمي

يعمل المركز على إتمام عدد من الخدمات التوثيقية الرقمية لمختلف المتعاملين (حكومة، مواطنين، أعمال) في إجراء مختلف العمليات الإلكترونية بسرية وموثوقية وسلامة تامة بتقديمه لعدد من الخدمات:

.1خدمات التصديق الحكومي:

خدمة جاهز

خدمة رابط

خدمة تكامل

.2شهادات التصديق الحكومي:

شهادة البريد الآمن

شهادة الاسم

شهادة الموقع الآمن

شهادة الأجهزة

جاءت موافقة مجلس الوزراء، باعتماد تنظيم «هيئة الحكومة الرقمية»، من أجل الوصول إلى حكومة استباقية ومبادرة وقادرة على تقديم خدمات ذات كفاءة عالية، وتحقيق التكامل في المجال الرقمي بين كافة الجهات وتماشيًا مع رؤية المملكة 2030، واستكمال المسيرة الطموحة للمملكة في التحول الرقمي، والتفرد بالريادة عالميًا في تقديم خدمات حكومية رقمية مميزة.

وتهدف الهيئة إلى إثراء تجربة العميل عن طريق تحسين تجربة التعامل مع الخدمات الحكومية لتكون رقمية واستباقية، كما أنها سوف ترفع تقييم المملكة عالميًا بمؤشر الأمم المتحدة للحكومة الإلكترونية، وكذلك رفع كفاءة العمل الحكومي عن طريق تبني نماذج فعَّالة ومبتكرة للتحول الرقمي في مجالات متنوعة كالصحة الرقمية والتعليم عن بعد والاقتصاد الرقمي وغيرها، وأيضًا زيادة الإنتاجية وتطويع الاستخدام الأمثل للموارد والاستثمارات التقنية الحكومية وتبني التقنيات الحديثة وتطوير القدرات الرقمية والمواهب.

وتضمَّنت الموافقة إلغاء برنامج «يسر»، وارتباط الهيئة بوزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، وتعيين محافظ لها بالمرتبة الممتازة مع تشكيل مجلس إدارة للقيام بالعديد من المهام، حيث يضم المجلس كلاً من (وزير الاتصالات وتقنية المعلومات، وزير التجارة، وزير المالية، وزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، رئيس الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا)، محافظ الهيئة الوطنية للأمن السيبراني، نائب وزير الداخلية، نائب وزير الاتصالات وتقنية المعلومات، رئيس مجلس إدارة هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية، محافظ هيئة الحكومة الرقمية.(

وتتولى الهيئة إعداد الإستراتيجية الوطنية للحكومة الرقمية والمساهمة في وضع المواصفات القياسية الخاصة بمنتجات الحكومة، والإشراف على تطبيقها وتقديم الاستشارات والخدمات والتأهيل والترخيص الفني لمقدمي الخدمة وإلزام الجهات الحكومية بالمعايير التقنية للأجهزة العامة عند التعاقد لتنفيذ المشروعات ذات الصلة.

المهندس أحمد بن محمد بن علي الصويان.

*حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة الأمير سلطان.

*نال البكالوريوس في علوم الحاسب الآلي من جامعة الملك فهد للبترول والمعادن.

*عمل وكيل وزارة المالية لشؤون التقنية والتطوير منذ 2017، وقبلها كان مسؤولاً عن التخطيط الإستراتيجي وتقنية المعلومات في صندوق التنمية الصناعية السعودي بين عامي 2015 و2017.

*كما شغل عدة مناصب في شركة اتحاد اتصالات «موبايلي» أبرزها نائب الرئيس لتطوير وتخطيط التطبيقات.

*عضويته في مجالس إدارات كل من: الهيئة السعودية للملكية الفكرية، والشركة السعودية لتبادل المعلومات إلكترونيًا (تبادل)، ومدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية، وهيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

المحافظ:

» *المملكة العربية السعودية ماضية نحو تحقيق كل ما يعزز رخاء المواطن، وازدهار الوطن وتقدمه وأمنه واستقراره، والتيسير على المواطن لتحقيق مختلف المتطلبات.«

خادم الحرمين الشريفين

الملك سلمان

» *نلتزم أمامكم أن نكون من أفضل دول العالم، في الأداء الحكومي الفعَّال لخدمة المواطنين، ومعًا سنكمل بناء بلادنا لتكون كما نتمناها جميعًا مزدهرة قوية تقوم على سواعد أبنائها وبناتها.«

ولي العهد

الأمير محمد بن سلمان

» *إطلاق هيئة الحكومة الرّقمية يفتح آفاقًا جديدة في الخدمات الحكومية الرقمية لإثراء تجربة المواطن من خلال خدمات رقمية استباقية ومتكاملة، وستكون رافدًا هامًا لخلق تجربة موحدة للمواطن تتسم بالسهولة والتكامل دون أي منغصات.«

وزير الاتصالات وتقنية المعلومات المهندس عبدالله بن عامر السواحة

المملكة الخامسة عالميًا في استخدام الخدمات الحكومية الرقمية

احتلت المملكة المرتبة الخامسة عالميًا من بين 10 دول في استخدام «الخدمات الحكومية الرقمية»، وجاءت سنغافورة والنرويج ودولة الإمارات في المراتب الثلاث الأولى على التوالي. وتشمل الخدمات التي تقدمها الحكومات إتاحة البوابات الإلكترونية على الإنترنت، والوصول إلى الخدمات العامة، واستخدام القنوات الرقمية ووسائل الإعلام الاجتماعي من أجل التواصل والتفاعل مع المواطنين، وفق دراسة مقارنة أجرتها شركة Accenture المتخصصة في الأبحاث والخدمات الاستشارية.

.

لامساس بالرواتب في عقود العمل عند التخصيص

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 04 ذو القعدة 1442هـ - 14 يونيو 2021م
https://www.al-madina.com/article/735802

المدينة - جدة

A A

كما انفردت «المدينة» في عدد الثلاثاء الماضي 8 يونيو 2021 شددت القواعد والترتيبات الخاصة بكيفية معاملة الموظفين والعمال في القطاعات المستهدفة بالتحول والتخصيص، على عدم المساس بالراتب الأساسي للموظفين في عقود العمل الجديدة وإتاحة الإعارة لجهات حكومية أخرى، وتشكيل لجنة فنية برئاسة وزارة المالية وعضوية ممثلين من وزارة الاقتصاد والتخطيط والمركز الوطني للتخصيص والمؤسسة العامة للتقاعد والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية والجهة المختصة لإعداد دراسات اكتوارية متكاملة عن التكاليف المالية الإضافية التي قد تنشأ وسيتحملها أي من نظامي التقاعد المدني والعسكري ونظام التأمينات الاجتماعية.

المملكة.. إنجازات التنوع الاقتصادي

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 04 ذو القعدة 1442هـ - 14 يونيو 2021م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2071920

يأتي إنجاز شركة التعدين العربية السعودية «معادن» عمليات ما قبل التشغيل لمرافق مصنع الأمونيا في مدينة رأس الخير الصناعية، ليؤكد أن المملكة تسير بخطى متسارعة نحو تحقيق تنوع مصادر الدخل، خاصة أن الزيادة في الإنتاج مستقبلاً تسهم في تعزيز مكانة «معادن» كأحد أكبر ثلاثة منتجين للأسمدة الفوسفاتية عالمياً، وتمكين المملكة لتصبح ثاني أكبر مصدّر للأسمدة الفوسفاتية في العالم.

وبهذا الإنجاز ستلبي المملكة احتياجات أكبر أسواق الأسمدة، وتفي بالمتطلبات الغذائية لمئات الملايين من الأشخاص، وتمكين المزارعين من خلال توفير منتجات عالية الجودة من شأنها تحسين جودة المحاصيل وتحقيق عوائد مجزية، إضافة إلى زيادة إسهامات المملكة في تحقيق الأمن الغذائي العالمي بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة. ويشير هذا الإنجاز إلى مضي المملكة الحثيث في التنوع الاستثماري والمالي، وهي التي حققت نجاحات وحافظت على الاستقرار والنمو الاقتصادي، دون الاعتماد على النفط كمصدر أساسي في صادراتها وواردتها كما كان في العقود الماضية، من خلال تدشين واعتماد عدد من المشاريع التنموية والاستثمارية والتعدينية.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

صندوق الاستثمارات يدعم فريقه التنفيذي بـ 3 تعيينات جديدة .. تعزيز كفاءة سير العمل

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 04 ذو القعدة 1442هـ - 14 يونيو 2021م
https://www.aleqt.com/2021/06/14/article_2112061.html

»أعلن صندوق الاستثمارات العامة، تعيين إياس الدوسري، وعمر الماضي، كمديرين في إدارة استثمارات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وتعيين عبد الله شاكر، مديرا في إدارة التمويل الاستثماري العالمي.

يأتي إعلان الصندوق عقب تعيين تركي النويصر، رئيس إدارة الاستثمارات الدولية، ويزيد الحميد، رئيس إدارة استثمارات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، نوابا للمحافظ إلى جانب مسؤولياتهما الحالية، وذلك بهدف دعم خطط النمو والتوسع المستمرة للصندوق.

وتهدف التعيينات لتوسيع الفريق التنفيذي للصندوق، ودعم تنفيذ خططه الطموحة، ليصبح كيانا استثماريا عالميا رائدا، وتحقيق مستهدفاته لتنمية أصوله تحت الإدارة لتتجاوز أربعة تريليونات ريال، والتزامه باستثمار 150 مليار ريال سنويا على الأقل في مشاريع جديدة محليا حتى 2025، وستدعم التعيينات تحقيق أهداف الصندوق واستراتيجيته الطموحة من خلال إثراء خبرات الصندوق وكفاءاته، وتعزيز موقعه الريادي.

ويعد صندوق الاستثمارات العامة أحد أكبر صناديق الثروة السيادية وأكثرها تأثيرا في العالم، والمحرك الرئيس، الذي يدعم التحول الاقتصادي للمملكة، وفق مستهدفات رؤية المملكة 2030، وقد استطاع تحقيق نمو كبير في عدد موظفيه، حيث نما من 40 موظفا في 2016 ليصل إلى أكثر من 1100 موظف اليوم، كما تمكن الصندوق من تنمية أصوله تحت الإدارة منذ 2016، لتصل قيمتها إلى 1.6 تريليون ريال، واستثمر الصندوق في الاقتصاد السعودي نحو 311 مليار ريال خلال الفترة ذاتها، في حين أسهم في استحداث أكثر من 331 ألف فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة في السوق المحلية.

وسيعمل إياس الدوسري على قيادة إدارة الاستشارات الاستثمارية ضمن فريق الإدارة العامة لاستثمارات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ليدعم عملية صناعة القرار فيها، خاصة المتعلقة بفرص الاستثمار وإعادة استثمار موارد الصندوق، إلى جانب فريق الاستثمار التنفيذي بالصندوق، إذ قد عمل كعضو منتدب ورئيس لقسم الخدمات المصرفية الاستثمارية في بنك جولدمان ساكس في السعودية منذ 2017 قبل انضمامه للصندوق.

ويمتلك خبرة ممتدة في الاستشارات المالية وتنفيذ الصفقات من خلال عمله على عديد من الصفقات الكبيرة في بنك جولدمان ساكس وبنك إتش إس بي سي في المملكة، كما يمتلك معرفة واسعة في أنظمة السوق المالية السعودية من خلال عمله السابق في إدارة الطروحات الأولية والاندماج والاستحواذ في هيئة السوق المالية، وحاصل على البكالوريوس في العلوم المالية من جامعة الملك فهد للبترول والمعادن.

وسيشارك عمر الماضي في قيادة الاستثمارات المباشرة ضمن الإدارة العامة لاستثمارات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث سيشرف على استثمارات الصندوق والفرص المتاحة له في عدد من القطاعات الاستراتيجية، ويمتلك خبرات متنوعة جمعها خلال عمله في عديد من الشركات المحلية والدولية الرائدة، حيث شغل عدة مناصب عليا في شركات كبرى، مثل: عبداللطيف جميل للاستثمار، ومجموعة فولكس فاجن، وماكينزي آند كومباني، وأرامكو السعودية، ويشغل منصب رئيس مجلس إدارة ورئيس اللجنة التنفيذية بالشركة السعودية للأسماك، إضافة إلى عضوية مجلس إدارة الشركة الوطنية للتنمية الزراعية (نادك) إحدى الشركات المملوكة لصندوق الاستثمارات العامة، ويحمل درجة الماجستير في إدارة الأعمال من كلية سلون لإدارة الأعمال في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا (إم آي تي)، وشهادة البكالوريوس في الهندسة الكيميائية من جامعة بنسلفانيا.

أما عبد الله شاكر، فسيقود إدارة استشارات وتخطيط التمويل الاستثماري ضمن الإدارة العامة للتمويل الاستثماري العالمي، التي تستهدف أن تكون مركز تميز شاملا لتقديم الاستشارات التمويلية الاستثمارية، ويتمتع بخبرات تتجاوز 24 عاما في الأعمال المصرفية والخدمات المالية والاستشارات، وكان قد شغل سابقا منصبا قياديا في مجموعة البركة المصرفية، وعمل في عدة جهات رائدة، مثل: ديلويت لخدمات الاستشارات، وإتش إس بي سي السعودية، وهيئة السوق

المالية (تداول)، وحصل على شهادة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة الملك عبدالعزيز، وشهادتي ماجستير في علوم المحاسبة، وأسواق المال من جامعة إلينوي الأمريكية.
وسيعمل كل من الدوسري والماضي تحت إدارة يزيد الحميد، نائب المحافظ ورئيس الإدارة العامة لاستثمارات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث يسهم تعيينهم في تعزيز الفريق الاستثماري لدى صندوق الاستثمارات العامة، في حين سيعمل شاكر تحت إدارة فهد السيف رئيس الإدارة العامة للتمويل الاستثماري العالمي، ضمن مسار الحوكمة، حيث سيدعم تطبيق نموذج الحوكمة العالمي، الذي أرساه صندوق الاستثمارات العامة لتوجيه استراتيجيات الاستثمار المحلية والدولية.
وتعمل إدارة استثمارات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على تشكيل استراتيجية الاستثمار الخاصة بصندوق الاستثمارات العامة، فيما يتعلق بالشركات المحلية ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بهدف تحقيق عوائد طويلة الأجل، ودفع عملية التنمية الاقتصادية، والإسهام في تنويع الاقتصاد السعودي، فيما تركز إدارة التمويل الاستثماري العالمي على تطوير وتنفيذ استراتيجية التمويل على المدى المتوسط بالصندوق، التي تستند على أربعة مصادر تمويل موضحة في برنامج صندوق الاستثمارات العامة 2021- 2025.
وتقوم إدارة التمويل الاستثماري العالمي بضمان استمرارية قدرة صندوق الاستثمارات العامة المالية، وفق معايير مستدامة، تتولى إدارة استثمارات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إدارة محفظة استثنائية من الشركات المحلية والإقليمية، إلى جانب مجموعة من الاستثمارات الجديدة في مختلف القطاعات، التي تحقق قيمة على المدى الطويل للصندوق والاقتصاد المحلي، بما يواكب مستهدفات رؤية المملكة 2030.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

"التقاعد" تطلق خدمتي الإعارة والإجازة الدراسية عبر منصة "ميثاق"

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 04 ذو القعدة 1442هـ - 14 يونيو 2021م
https://www.aleqt.com/2021/06/13/article_2112131.html

»أطلقت المؤسسة العامة للتقاعد عبر منصتها "ميثاق" خدمتين جديدتين لتسجيل بيانات الإجازة الدراسية والإعارة لمنسوبي الجهات الحكومية.
وأوضحت أن تسجيل بيانات الإجازة الدراسية وفترة الإعارة لمشتركين التقاعد المدني والعسكري تتيح لمفوضي الجهات الحكومية إدخال بيانات المدد والفترات في "ميثاق" إلكترونيا من تاريخ صدور قرار منحها متضمنة تفاصيلها كفترة الإعارة والإجازة الدراسية واسم الجهة المستعيرة وبيانات المرحلة الدراسية ووسائل التواصل مع المشترك.
وبينت أن الخدمتين تسهل على الجهات الحكومية ممن ينطبق على منسوبيها نظامي التقاعد المدني أو العسكري رفع بيانات الإعارة والإجازة الدراسية وتحديث سجلات المشتركين مباشرة كما ستسهم في سداد المبالغ المترتبة لاحتساب هذه الفترات وتفادي التأخير بتسجيل هذه المدد وتحصيل المبالغ قبل الإحالة للتقاعد.
ويمكن الاطلاع على فترات الإعارة أو الإجازة الدراسية المسجلة من قبل جهة العمل بشكل إلكتروني وتقديم طلبات الاعتراض والتصحيح في حال وجود خطأ في المدد المسجلة من خلال بوابة الخدمات الإلكترونية. يشار إلى أن التقاعد قد دشنت منصة "ميثاق" والخدمات الإلكترونية للمشتركين ضمن جهودها لتحقيق إستراتيجيتها 2023 وتعزيز التحول الرقمي وتهدف إلى ربط البيانات والحسابات الإفرادية للمشتركين بما يسهم برفع كفاءة الخدمات المقدمة للجهات والمشتركين.

العمل ودرجة حرارة الطقس

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 04 ذو القعدة 1442هـ - 14 يونيو 2021م
https://www.al-madina.com/article/735924

إبراهيم محمد باداود

ترتفع درجة حرارة الطقس في فصل الصيف في معظم مناطق المملكة لتتجاوز الـ40 درجة مئوية في بعض المدن وقد تصل إلى 50 درجة في مدن أخرى ويتأثر جسم الإنسان مع ذلك الارتفاع فيفقد الجسم الكثير من السوائل خصوصاً مع الرطوبة والتعرق.

بعض العمال يعملون تحت أشعة الشمس الحارقة مما قد يسبب لهم الأمراض والإصابات المهنية وفي مقدمتها الإجهاد الحراري وضربات الشمس، مما يستوجب على أصحاب العمل أن يحرصوا على توفير الحماية والرعاية لأولئك العاملين وحمايتهم من تأثيرات الإجهاد الحراري وتوفيرمعدات الوقاية الشخصية اللازمة للعاملين كغطاء لحماية الرأس وتوفير جهاز قياس درجات الحرارة والرطوبة وتقديم فترات الراحة والماء والسوائل والأماكن المظللة لراحتهم وحمايتهم وتوزيع الأعمال في الأوقات التي لا يكون فيها ارتفاع لدرجة الحرارة.

غداً الثلاثاء 15 يونيو 2021 تبدأ وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بتطبيق القرار الوزاري القاضي بمنع العمل تحت أشعة الشمس على جميع منشآت القطاع الخاص اعتبارًا من الساعة 12 ظهراً إلى الساعة 3 مساء وذلك حتى يوم الأربعاء 15 سبتمبر وذلك في إطار الدليل الإجرائي للسلامة والصحة المهنية للوقاية من آثار التعرض لأشعة الشمس والإجهاد الحراري حفاظاً على سلامة وصحة العاملين في القطاع الخاص والالتزام بتوفير بيئة عمل صحية وآمنة للعمالة وتجنيبهم ما قد يتسبب لهم بالمخاطر الصحية وفق اعتبارات السمة والصحة المهنية.

كثير منا ولله الحمد وبالرغم من ارتفاع درجة حرارة الطقس إلا أنه ينعم باستمرار ببرودة الطقس بسبب أجهزة التكييف الموجودة في كل مكان سواء في المنزل أو المكتب أو السيارة أو في مكان العمل أو في الأسواق ولكن هناك من تفرض عليهم طبيعة عملهم أن يعملوا بعيداً عن تلك الأجهزة أو من لا تتوفر لديهم تلك الأجهزة أو من لا يستطيعون أن يدفعوا تكاليف الكهرباء وغيرها من الأسباب التي علينا كأفراد أن نراعيها وأن نعمل على التعاون والتكاتف والتضامن مع العمالة للحفاظ على سلامتهم وتوفير بيئة صحية وآمنة لعملهم.

الرياض
www.Alriyadh.com

تجربة "نزاهة" السعودية إلى العالمية

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 04 ذو القعدة 1442هـ - 14 يونيو 2021م
https://www.alriyadh.com/1890636

خالد المطرفي

لإيمان السعودي بمكافحة الفساد، وأهمية تعزيز الجهود محلياً ودولياً، دفعاها خلال رئاستها مجموعة العشرين (G20) لتقديم مبادرة نوعية باسم «الشبكة التشغيلية العالمية لسلطات إنفاذ القانون لمكافحة الفساد»(GlobE) ، وهي شبكة عمليات عالمية لتبادل المعلومات بين أجهزة مكافحة الفساد حول العالم..

تشهد السعودية تطورات ديناميكية ملموسة في مكافحة الفساد، حتى أضحت أيقونة إقليمية ودولية في هذا الملف الحيوي، وذلك بشهادة القاصي والداني والعدو قبل الصديق، وهو انعكاس طبيعي لمنظومة رؤية 2030، والجهود الإصلاحية الحكومية الواسعة التي طالت جميع مفاصل الدولة بلا استثناء، وبدعم لا محدود من القيادة السعودية، وبإشراف مباشر من ولي العهد الأمير محمد بن سلمان .

وإذا ما فككنا خطاب مقاومة الفساد في المملكة، نجد أنه قائم على معادلة أن "الفساد المالي والإداري المعرقل الرئيس لخطط وبرامج التنمية"، وهو الأصل الذي من أجله وافق عليه مجلس الوزراء عند تنظيم هيئة الرقابة ومكافحة الفساد (نزاهة) في العام 2017؛ من أجل تعزيز مبدأ الشفافية ومواجهة الفساد بشتى صوره، لخطورته على مكونات الدولة الاقتصادية والاجتماعية والأمنية.. الخ .

التحركات السعودية الكبرى لمواجهة الفساد، كان من نتائجها تقدمها في ترتيب مؤشر مدركات الفساد لعام 2020 الصادر عن منظمة الشفافية الدولية(CPI) ، إذ نالت المركز 52 عالميا من أصل 180 دولة، محققة المركز 10 بين مجموعة دول العشرين الاقتصاديةG20 ، من خلال الاستناد على التصورات المتعلقة بانتشار الفساد في الدول عبر مجموعة من الاستقراءات والتقييمات المعنية بالفساد، التي جمعت عن طريق مصادر بيانات المنظمات الدولية المتعددة المعتمدة لدى المنظمة .

هذا الإيمان السعودي بمكافحة الفساد، وأهمية تعزيز الجهود محلياً ودولياً، دفعها خلال رئاستها لمجموعة العشرين (G20)لتقديم مبادرة نوعية باسم "الشبكة التشغيلية العالمية لسلطات إنفاذ القانون لمكافحة الفساد"(GlobE) ، وهي شبكة عمليات عالمية لتبادل المعلومات بين أجهزة مكافحة الفساد حول العالم، وهو ما أعلن عنه رئيس "نزاهة" مازن الكهموس خلال رئاسته لوفد المملكة المشارك في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة المخصصة لمكافحة الفساد .

ما يهمنا في هذه المبادرة، هو التزام المملكة بمسألة تعزيز التعاون الدولي في مكافحة الفساد، من خلال تقديمها 10 ملايين ريال لإنشاء الشبكة الأممية ودعم هيئة الرقابة ومكافحة الفساد لمكتب الأمم المتحدة(UNODC) ، لدورها الحيوي في هذا المجال .

أعتقد أن مباركة الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش لمبادرة الرياض، أمر مهم لدور السعودية في تمويل وإنشاء شبكة (جلوب)، والتأكيد على إدراكها العميق بأن التغلب على تحديات جرائم الفساد العابرة للحدود يتطلب التعامل الوثيق بين سلطات إنفاذ القانون المعنية، وهو ما سيسهم في إعادة بناء الثقة وتقديم الفاسدين إلى يد العدالة، من خلال الاستفادة من تجربة الرياض في مكافحة الفساد .

من المسارات المحورية التي صاحبت تدشين "مبادرة الرياض"، انها حظت بدعم وتأييد كافة المنظمات الدولية ذات العلاقة بمكافحة الفساد بما في ذلك المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الانتربول)، ومجموعة العمل المالي (فاتف)، وهيئة مكافحة غسيل الأموال ومكافحة الإرهاب المعروفة باسم مجموعة إيغمونت لوحدات الاستخبارات المالية، بالإضافة إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، أما توقيت الإعلان عن "مبادرة الرياض" مهم جدًا، ويأتي في وقت تسعى فيه الحكومة السعودية إلى اجتثاث "أنماط الفساد" من جذوره .

أهم خصائص هذه المبادرة أن ستعزز من قدرة الدول على ملاحقة الفاسدين وأموالهم؛ للحد من الملاذات الآمنة، واسترداد الأموال العامة المسروقة إلى بلدانها الأصلية، وبحسب تقرير مؤشرات مدركات الفساد 2020 ينخر الفساد في عظام أكثر من ثلثي دول العالم .

ولفهم ولاستيعاب تأثيرات الفساد، نستشهد بما جاء في موقع "إنسايدر مونكي" الأمريكي من أشهر قضايا الفساد في العالم، والتي ترتبط بأسماء شركات عالمية، منها على سبيل المثال لا الحصر، تورط شركة إيرباص الأوروبية في أكبر قضية رشوة في تاريخ الشركات، بعدما دفعت أكثر من 5 مليارات يورو لبعض الجهات بفرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية للفوز بعد عقود، لتلتزم بعدها بسداد غرامات تقدر بـ3.9 مليارات دولار من أجل تسوية القضية، ومن القضايا الآسيوية الشهيرة، تورط رئيس الوزراء الماليزي الأسبق نجيب رزاق، بعدما قام في 2015 بتحويل 700 مليون دولار من صندوق التنمية الماليزي "1 "MDIإلى حساباته المصرفية الخاصة، وأثناء التحقيقات عُثر في منزله على أموال وأصول تقدر بعشرات الملايين من الدولارات، وواجه الصندوق بسبب هذا الفساد مديونية ضخمة تقدر بـ 12 مليار دولار .

أخيرًا .. على الجميع أن يدرك ما أدركته البلدان المتقدمة منذ أمد بعيد، وهي أن "الفقر والتخلف لن ينتهيان ما لم يتم القضاء على الفساد من جذوره" .. دمتم بخير.

كاريكاتير

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 04 ذو القعدة 1442هـ - 14 يونيو 2021م

https://www.alriyadh.com/1890675

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 04 ذو القعدة 1442هـ - 14. يوينو 2021م

https://www.al-madina.com/article/735892